فيه ما مر سادسها الثبوت على المركوب ولو في محمل بلا مشقة شديدة لا يحتمل عادة فان لم يثبت اصلا او ثبت بمشقة شديدة لمرض او عدم النفقة استقر الحج بنفسه سابعها الزمن الذي يسع الحج بالسير المعهود اي المعتاد المباشرة بنفسه بحيث لا يحتاج لقطع اكثر من مرحلة سرعيه ولو في يوم واحد وان اعيد وجهه اي عن هذا الشرط بالتمكن من السير لاداء المنسك فان انتفى ذكر وجب الحج اصلا فضلا عن قضائه لانه حينئذ عاجز حسا فكيف يكون مستطيعا نعم لو مات جاز استيجار من يحج عنه ولا يجب ولا يدفع مالا لمحجور عليه بسفه اي عدم رشد بان كان عبدا اليه لانه يتلفه بل يحجه الولي بنفسه ان شاء ليحفظه ويتفق عليه ما يليق به او يحجه نائبه النفقة ولو باجرة المثل ان طلبها اي الولي او النائب من مال المولى كقايد الاعمى ان لم يجد ثقة متبرعا فلا بد من القدرة عليها تنبيه كان الاحصر ان يقول وخروج نحو ولي المحجور عليه بسفه معه ليكون شرطا منا والناسع ان يوجد المحتوى للاكل في الوقت فلو استطاع في رمضان وافتقر في شوال فلا وجوب والعاشر الحاد عشر خروج رفقه معتاد وقت العاده ولو استطاع ثم افتقر لزمه الكسب للحج والمشي ان قدر عليه ولو فوق مرحلتين النوع الثاني استطاعة بغيره وذلك في المعضوب بضاد معجمة من العضب وهو القطع لانه قطع عن كمال الحركة ويقال بصاد مهملة كانه قطع عضبه والميت فاما المعضوب وهو من لا يستمسك على المركوب الا بمشقة شديدة لا يحتمل عادة لكبر سن او مرض لا يرجى برؤه وغيره في استنابته لعجزه ان يكون بينه وبين مكة مرحلتان فاكثر والا لم تجز له الانابة بل يكلف بنفسه الا ان لم يمكنه الثبوت على المركوب بوجه فلا يعتبر ذلك اي المرحلتان فاكثر بل تصح انابته لعجزه وان كان نجيبا وهذا ما جرى عليه في فتح الجواد والنهاية لكن الذي في التحفة ان الذي يقتضيه اطلاق الروض انه لا يجزئه له الا نائبه مطلقا بل ان عجز حج عنه بعد موته من تركته لان عجز القريب بكل وجه نادر فلم يعتبر فعليه اي المعضوب الاستنابه عن نفسه فورا ان عضب بعد الوجوب والتمكن وعلى التراخي ان عضب قبل الوجوب او معه او بعده ولم يمكنه كما دا وذلك لانه مستطيع اذ الاستطاعة بالمال كهي بالنفس والخبر الصحيح ان فريضة الله على عباده في الحج ادركت ابي شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة افاحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع فلو مات ممتنع من الانابة او الاستنابة لم يجزه الحاكم عليه لان مبنى المنسك على التراخي وانما تلزمه الاستنابة ان وجد اجرة المثل الفاضلة عما مر في النوع الاول.

فائدة

فان يجدها او وجدها ولكن لم يجد من يحج عنه او وجد باكثر من اجرة المثل لم يجب وان قل المزيد ويكلف الاستيجار باقل مما جرت مثل ريضي بها الاجير غير مونة عياله فلا يشترط ان تكون الاجرة فاضلة عنها لانه مقيم عندهم فيمكنه تحصيل مونتهم ولو بالتداين او نحو بيع لصدقه او وجد متطوعا عنه بالفعل بان بذل له الطاعة ليحج عنه بنفسه فيلزمه القبول وذلك بالاذن له في الحج لانه مستطيع به وان كان انثى او خنثى جنسيه ما شيه فخرج بالفعل التطوع بالمال فسيأتي حكمه بشرط كونه اي المتطوع حرا مكلفا موثوقا به اي عدلا اداء فرضه ولو نذرا وعبارة فتح الجواد وبوجود موثوق به لاحج عليه وهو ممن نعم منه جهة الاسلام ولم يكن معضوبا ويشترط كونه غير بعض له ما ش اما بعضه المشاع سواء اصله او فرعه ذكرا كان ام انثى فلا يجب اذا بذل الطاعة لان شيئا يشق عليه نعم لو كان بين المطيع وبين مكة دون مرحلتين واطاقه وجب انابته وكبعضه مولته او معولا اي ذلك البعض على السوال بان كان فقيرا لا يجد ما يكفيه اياما كما مر وان وجد ما يقع موقعا من كفايته او الكسب فلا يجب انابته ايضا لمشقته الظاهرة والكسب قد لا يتيسر له والاجنبي في هذا كالقريب خلافا لما يوهمه كلامه وعبارة التحفة ولا يلزمه الا اذا تقرب او اجنبي يعول على كسب الا ان كان يكسب في يوم كفاية ايام بشرطه السابق او سوالا لانه يشق عليه اتى ولو فان وجد متطوعا بالمال ولو اصله وفرعه لم تجز عليه الاستنابة لعظم المنة في بذل الطاعة بالنفس بل الاوجه ان له استئجار من يستكفي عن الاستعانة به كما في المنة في بذل الطاعة بالنفس بل الاوجه ان له استئجار من يستكفي عن الاستعانة بالغير ولا يستكفي عن الاستعانة ببدنه في الاشغال كما نبه انابته وحمل ما ذكر فيما لو بذل ماله ليستاجر به من يحج عنه اما لو اراد الاصل والفرع العاجز اداء الحج استيجار من يحج عنه او قال له اخذها استاجر وانا ادفع المال عنك لزمه الاداء في الاولى والاستيجار في الثانية لانه ليس عليه في ذلك كثير منة ولا بد لخبرها اي النيابة عنه مطلقا اي سواء وجبت اولا من اذنه اي له لتنعقد عنه بغير اذنه لان الحج يفتقر للنيه والمعضوب اهل لها وللاذن ولو شفي اي المعضوب المستنيب لغيره في حج او عمرة عن عضبه تبين وقوع الحج الخ ومثله العمرة لكن جبر تطوعا له للمعضوب لتبين فساد الحج لعدم حصول الاستنابة نعم له ثواب قصده العامل وعليه اي الجبر ح ان كان قبضها لان المستاجر لم ينتفع بعمله ولو حضر معه المعضوب الخ استحق الاجير الاجر وان لم يقع عنهما المعضوب واما الميت فمن مات وعليه حج واجب ولو نذرا وبان من لا تجب الوجوب او عمرة واجبه كذلك وجبت على الوصي فان لم يكن